

الانتخابات الفلسطينية والأطراف الثلاثة المأزومة



وتعرف ما يدور في المنطقة وما تغير فيها وتعرف واشنطن بشكل خاص. يبقى أن من أهم الأخطاء التي ارتكبتها ياسر عرفات، الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني، أنه لم يستطع يوماً معرفة كيف تعمل الإدارات الأميركية وكيف يكون التحرك في كواليس واشنطن. لا حاجة إلى التأكيد أن الفلسطينيين يملكون شخصيات كثيرة مؤهلة للعب دور مستقبلي بعيداً عن ردود الفعل العشوائية التي ميّزت تصرفات السلطة الوطنية في عهد ترامب. بظل السؤال هل ستوفر الانتخابات، في حال أجريت، فرصة لتغيير حقيقي... أم أن الأطراف الثلاثة المأزومة، أي "حماس" والسلطة الوطنية و"فتح" ستقطع الطريق باكراً على أي أمل في التغيير؟

هناك، في حال أجريت الانتخابات، خيار واضح أمام الشعب الفلسطيني الذي استطاع المحافظة على هويته الوطنية على الرغم من كل ما تعرّض له في السنوات الـ75 الأخيرة، أي منذ ما قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في العام 1948. هل يستغل الشعب الفلسطيني الانتخابات لتأكيد خيار رفضه الاستمرار في الدوران على نفسه؟ قد تكون هناك في المرحلة المقبلة مفاوضات مع إسرائيل في حال أصرت إدارة بايدن على انتهاج سياسة مختلفة عن إدارة ترامب. مثل هذه المفاوضات مع حكومة إسرائيلية جديدة ستنبثق عن الانتخابات التي ستجري الشهر المقبل تحتاج إلى نوع جديد من المسؤولين الفلسطينيين. تحتاج هذه المفاوضات إلى شخصيات فلسطينية تعرف العالم

دولين بعدد كبير يمكن أن يساعد في تمكين المواطن العادي من ممارسة حقه والتعبير عن رأيه وكسر الحلقة المفرقة التي تدور فيها السياسة الفلسطينية منذ سنوات عدة في ضوء ممارسات "حماس" وتحول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مجرد جهاز أمني ينسّق مع إسرائيل. نسبت السلطة الوطنية أن في استطاعتها أن تعمل في ظل الاحتلال أشياء مفيدة. من ينكر ذلك يستطيع العودة إلى المرحلة التي كان فيها الدكتور سلام فياض رئيساً للوزراء بين 2007 و2013. كان هناك، على الأقل، شخص يعرف التعاطي مع المجتمع الدولي ويعرف خصوصاً كيف تبني مؤسسات الدولة وذلك في ضوء الخبرة الطويلة التي يمتلكها في هذا المجال.

واستقطاب الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقيل ذلك في غزة من جهة أخرى. لم تستطع السلطة الوطنية بناء مؤسسات لدولة قد تقوم يوماً. استطاعت فقط لعب دور المنسق الأمني مع إسرائيل. يتحمل الرئيس الفلسطيني محمود عباس "ابومازن" جانباً من المسؤولية، خصوصاً أنه رفض في كل وقت أن تكون هناك قيادات شابة، وإن نسبياً، تشارك في اتخاذ القرار. لم يتحمل وجود أي شخص يمتلك حيوية، بما في ذلك قيادات فلسطينية من خارج "فتح" لعبت أدواراً مهمة في أيام ياسر عرفات. في ظل هذه الأزمات الثلاث، يحتمل أن تجرى الانتخابات الفلسطينية التي يستطيع نحو ثلاثة ملايين مواطن المشاركة فيها. الأكيد أن وجود مراقبين

فحسب، بل لأن لا مصلحة لـ"حماس" أيضاً في خوض معركة قد تثبت مدى رفض أهل قطاع غزة لها. في النهاية، لم تستطع "حماس" التي تسيطر على القطاع كلياً منذ منتصف العام 2007 سوى جلب المزيد من البؤس إلى غزة وتحويلها إلى سجن في الهواء الطلق. من أزمة السلطة الوطنية، إلى أزمة "فتح"، إلى أزمة "حماس" التي تلتقي مع إسرائيل عند استمرار الحصار على غزة، ليس مستبعداً تاجيل موعد الانتخابات عن طريق حجج وأهية. هذا لا يعني أن السلطة و"فتح" و"حماس" ستتمكن من فرض أمر واقع واستخدام الإعلان عن موعد للانتخابات التشريعية وآخر للانتخابات الرئاسية، من أجل تمرير مرحلة معينة. هناك معطيات قد تجبر السلطة والتنظيمين الآخرين (فتح وحماس) على الالتزام بإجراء الانتخابات، أقله الانتخابات التشريعية في موعداً سيكشف ذلك أن على "حماس" مواجهة الحقيقة التي تعني قبل كل شيء أن أهل غزة يرفضونها وأن 14 سنة من نشر البؤس والتخلف والوعود الكاذبة لم تنس الشعب الفلسطيني أنه لن يجرز فلسطين من غزة. كل ما في الأمر، أن "حماس" عملت طوال كل هذه السنوات على تغيير طبيعة المجتمع الفلسطيني، نحو الأسوأ، لا أكثر. ليست "حماس" سوى جزء لا يتجزأ من تنظيم الإخوان المسلمين. كل ما تريده هو السلطة ولا شيء آخر غير السلطة. لدى الإخوان شبق ليس بعده شبق إلى السلطة بغض النظر عما يحل بالثعبان ورفاهه ومستقبل أبنائه. هذا ما أكدته "حماس" عبر كل تصرفاتها منذ ما قبل 2007 عندما لم تكن في يوم من الأيام سوى أداة في خدمة إسرائيل. قدمت كل ما هو مطلوب منها إسرائيلياً، بما في ذلك إعطاء صورة غير صحيحة عن المواطن الفلسطيني، صورة المثلث الذي لا مهمة أخرى لديه سوى حمل السلاح وإطلاق صواريخ من النوع المضحك المبكي... تبقى أزمة السلطة الوطنية من نوع آخر، وهي أزمة مرتبطة بترهل "فتح" التي لم تستطع تجديد شبابها من جهة

خبر الله خير الله
إعلامي لبناني

تجري الانتخابات الفلسطينية في موعدها في 22 أيار - مايو المقبل أم تتأجل إلى موعد لاحق في ضوء غياب الاستعداد الكافي لدى "فتح" لخوضها؛ ليست تلك المسألة. المسألة هل سيكون في استطاعة الفلسطينيين عبر صندوق الاقتراع، إنتاج مؤسسات سياسية مختلفة، مؤسسات تليق بهم أولاً، وتستطيع أيضاً التعاطي مع الوضع الجديد في المنطقة، وهو وضع ستفرضه إدارة جو بايدن المختلفة كلياً في سياستها عن إدارة دونالد ترامب؟

في حال أجريت الانتخابات هناك خيار واضح أمام الشعب الفلسطيني الذي استطاع المحافظة على هويته الوطنية، فهل يستغل هذه الانتخابات لتأكيد خيار رفضه الاستمرار في الدوران على نفسه؟

هناك إدارة أميركية جديدة تؤمن بخيار الدولتين من جهة وترفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية من جهة أخرى. فوق ذلك، لدى بايدن علاقة جيدة بالملك عبدالله الثاني الذي يدفع في اتجاه قيام دولة فلسطينية مستقلة. يدفع عبدالله الثاني إلى ذلك من زاوية أن لارلدن مصلحة في خيار الدولتين. سيعتمد الكثير على الإصرار الدولي على إجراء الانتخابات في موعدها وعلى الضغوط التي ستمارس من أجل إقحام السلطة الوطنية الفلسطينية أن لا خيار آخر أمامها غير الانتخابات. ما قد يعيق إجراء الانتخابات ليس الوضع الداخلي الذي تعاني منه "فتح"

ضجيج المواقف المتناقضة لا يخفي مناورات الغنوشي المتقلبة

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

خاصة وأنها تزامنت مع تزايد الحديث عن مبادرات لتخفيف ذلك التصعيد ترافق مع استنتاجات قامت في جزء كبير منها على افتراضات مخالفة ومتعارضة مع واقع الأحداث وتطوراتها.

واخذت تلك المبادرات مسارا بدأ خجولا في جزء منه، ومتريدا حيناً آخر ويختلر تغيير المناخ السياسي، لجهة إنضاج الظروف الموضوعية لإطلاق مبادرة لحوار جدي قادر على النجاح، ومع ذلك لم تصمد محاولات تخفيف التصعيد أمام مناورات الغنوشي ومغالطات حركته التي سارعت إلى الإعلان عن رسالة الغنوشي للرئيس سعيد وتقديمها كمبادرة للحوار.

ولم يتوقف ضجيج مناورات الغنوشي عند هذا الحد، وإنما توصل بتصريحات تلت الاجتماع مع السفير الأميركي، تضمنت سلسلة لا تنتهي من المغالطات، وكذلك أيضا التهديدات باستعراض قوة حركته في الشارع، حيث أكد في تودنية له أنه "لا تراجع عن مسيرة 27 فبراير"، وذلك في إشارة إلى المسيرة التي تعترض حركة النهضة تنظيماً غدا السبت وسط العاصمة.

ودعت حركة النهضة الإسلامية في وقت سابق أنصارها إلى النزول إلى الشارع "لدعم الشرعية ومؤسسات الدولة وشرعة في عملية حشد وتعبئة لهذه المسيرة رغم الانتقادات لها الصادرة عن مختلف القوى في البلاد، وكذلك أيضا عن عدد من قادة هذه الحركة الإسلامية منهم القيادي سمير ديلو الذي حذر من تبعاتها.

ويتضح من خلال هذه التصريحات المتناقضة والمواقف المزدوجة، أن رهانات الغنوشي أصبحت مشتتة بين التعويل على بقاء موازين القوى على حالها، والمكابرة الناتجة عن وهم القوة التي يعمل على توظيفها انطلاقاً من معادلات الصراع الداخلي وتوازناتها دون أن يأخذ بعين الاعتبار التداعيات التي قد تفرزها حسابات الواقع المتغيرة.

الغنوشي مساء الثلاثاء مع سفير أميركا لدى تونس دونالد بلوم، حيث أكد له أن الحكومة القائمة حالياً برئاسة المشيشي "تتمتع بالشرعية التي منحها لها البرلمان، وأنها تضطلع بمهامها على الوجه المطلوب".

وبحسب بيان وزعه البرلمان التونسي في أعقاب هذا اللقاء، اعتبر الغنوشي أن حكومة المشيشي "تتطلع إلى إنجاز الإصلاحات الضرورية التي تحتاجها البلاد في أكثر من مجال حتى تستأنف نموها الاقتصادي والاجتماعي"، وذلك خلافا لموقف غالبية الأحزاب في البلاد التي ترى أن الحكومة الحالية "مشلولة وعاجزة عن القيام بمهامها".

وكان لافتاً أن الغنوشي تعمد أيضاً التطرق في هذا اللقاء إلى الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس سعيد لعقد اجتماع ثلاثي يجمع الرؤساء الثلاث، وهي الرسالة التي أثار جدلاً مازال متواصلاً لاعتبارات عديدة منها أنها كشفت أن البرلمان أصبح ورقة لدى حركة النهضة الإسلامية توظفها خدمة لأجنداتها.

وعلى عكس هذه الرسالة التي سعت حركة النهضة إلى الترويج لها على أنها مبادرة سياسية، لم يتردد الغنوشي في توجيه اتهامات ضمنية للرئيس سعيد بـ"الشعبوية"، وذلك في مقال رأي نشره في صحيفة "يو أس توداي" الأميركية، عكست حجم الهوة الواسعة بين حقيقة ما يفكر فيه، وبين صورته كرجل "حوار" التي تحاول حركته الترويج لها. واعتبر الغنوشي في مقاله الذي نشر مساء السبت، أي بعد ساعات من الإعلان عن أنه بعث برسالة إلى الرئيس سعيد اقترح فيها إجراء

وتكشف هذه المقاربة عن انهيارات متتالية في أوراق التعويل على تجاوز المازق، وكسب رهان ما بات يعرف في تونس بـ"صراع الرؤساء الثلاث"، حيث سعى الغنوشي إلى محاولة دعمها ببقاء وصف بـ"الاستعراضي" مع السفير الأميركي لدى تونس في استهداف واضح لصلاحيات الرئيس قيس سعيد.

كما سعى في جوانب منها إلى توريث رئيس الحكومة، هشام المشيشي في صراعه المكتشف مع الرئيس سعيد، من خلال إيهامه بأنه متمسك به ولن يتخلى عنه على الأقل في هذه المرحلة، إلى جانب محاولة تخويف وإرهاب بقية الأحزاب والمنظمات الوطنية، وخاصة منها اتحاد الشغل، عبر التلويح بورقة الاحتكام إلى الشارع.

وفي سياق هذه الانهيارات التي تبدو منزعجة نحو عدة اتجاهات بحيث يصعب معها الجرم بنهاياتها، التقى

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

لم يعد البناء على ما يصدر من تصريحات ومواقف عن راشد الغنوشي سواء كان بصفتها رئيساً للبرلمان التونسي أو رئيساً لحركة النهضة الإسلامية، يصلح لرسم خطوط واضحة لمسار اتجاه بوصلة الأوضاع العامة في البلاد التي تتلهم على وقع اهتزازات أزمة متعددة الأركان عمقها انسداد سياسي خطير ومآزق دستوري متفاقم.

وأكثر زعيم الحركة الإسلامية من التصريحات المتضاربة شكلاً ومضموناً، عكستها رسائل متناقضة التي بها وسط ضجيج من المناورات التي بات يصعب معها استخلاص الاستنتاجات، حيث يقول الشيء ونقيضه في خطاب لا يخلو من ازدواجية مكشوفة.

وبدا الغنوشي بهذا الخطاب كأنه يبحث عن مخرج لاللتفاف على المازق الذي يحيط به في علاقة بالائحة سحب الثقة منه كرئيس للبرلمان التي وقع عليها إلى غاية الآن نحو 103 نواب من أصل 217، ولقد الحصار عن حركته التي أصبحت شبه معزولة بعد أن ابتعدت عنها غالبية الأحزاب والمنظمات الوطنية.

وفي إطار هذا الخطاب المزدوج، عاد الغنوشي إلى الحديث عن المخاطر التي يتعرض لها المسار الديمقراطي في البلاد، من خلال التحذير من خطر عودة "الدكتاتورية" حيناً و"الحرب الأهلية" حيناً آخر، وفق مقاربة تتغير عناصرها على وقع حسابات الواقع السياسي في البلاد.

ولا تخرج تلك المقاربة المتبدلة بسرعة عن الإطار العام للرد الذي يريد أن يلبسه، وعن استهدافات حركة النهضة الإسلامية، الأمر الذي جعله يراكم المغالطات والأخطاء التي يسعى إلى التغطية عليها بالفصوص في التفاصيل المملة التي تحمل بين ثناياها مفردات تنمّ في ظاهرها عن غطرسة، وباطنها عن ارتباك.

